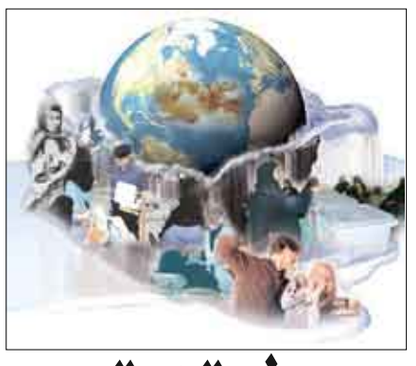

شقائق

تلبية لنداء فخامة رئيس الجمهورية بفتح مجال المشاركة الواسعة للمرأة اليمنية

# فتحية عبد الواسع تترشح لانتخابات مجلس النواب

عدن/14 أكتوبر:
تقدمت الزميلة فتحية عبد الواسع وكيل مساعد وزارة الإعـلام بطلب الترشح في انتخابات البرلمان القادم.
وأفادت الأخت فتحية عبدالواسع بأن ترشحها يأتي تلبية لنداء فخامة رئيس الجمهورية بفتح مجال المشاركة الواسعة للمرأة اليمنية واعطائها نسبةٍ مـن مقاعد البرلمان الـقـادم، ودعماً لتوجهات المؤتمر الشعبي العام والحكومة في هذا المجال.

وقالت الأخت فتحية إنها قد اختارت الترشح في موطنها الانتخابي بمسقط رأسها في المنصورة في الدائرة (26).
وناشدت الأخوة في المؤتمر الشعبي العام مساندتها في هذا الترشح لدعم تواجد المـرأة اليمنية من مدينة عدن تحت قبة البرلمان الـقـادم من أجل تسجيل حضورها الفاعل، خاصة وأنها قد عملت في الجانب القانوني في وزارة الإعلام ولديها الالمام الواسع بالجانب القانوني للتشريعات الوطنية، لافته إلى أن هذا الاهتمام سيساعدها في الاهتمام بمجال تعديل واقتراح القوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في حال فوزها بعضوية مجلس النواب.
يذكر أن الزميلة فتحية عبد الواسع من النساء القانونيات الناشطات في مجال القانون والتشريع وعملت لفترة طويلة ومازالت في وزارة الإعلام بإدارة الشؤون القانونية، وساهمت في إخـراج عدد من القوانين والتشريعات في المجال الإعلامي.

المرأة الريفية في دراسة تقييمية

# مشاريع لتخفيف حدة الفقر على الأسر الريفية الفقيرة من سينفذها؟

## الدراسة هدفت إلى قياس أثرها في تحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية

## ( 93 ٪ ) من الأسر أكدت أن مستواها المعيشي قد تحسن بالاستفادة من مشروع تربية الابقار

**تعـد اللجنـة الوطنيـة للمرأة فـي اليمن الجهـة الرسـمية المعنية باقتـراح وإعداد الدراسـات والسياسات الإسـتراتيجية الهادفة إلى تنمية المرأة من خلال القيام بإجراء دراسـات تقييمية جزئية للمشـاريع وبرامج التنمية بهدف معرفة مدى استجابة هذه المشـاريع لاحتياجات النوع الاجتماعي وفي مقدمة ذلك المـرأة وعلى وجه الخصوص المـرأة الريفية لكونها تعد مـن أبرز الضحايـا الصامتين وبهذا الصـدد نفذت اللجنة دراسـة نهاية العام المنصرم2008م لتقييم مشـروع التربيـة المنزلية للأغنام والأبقار والممـول من صندوق تشـجيع الإنتاج الزراعي والسـمكي..قام بتنفيذها الدكتور قائد عقلان 14أكتوبر أجرت حواراً مع الباحث حول هذه الدراسة وأبرز مخرجاتها لتقدمها للقارئ في سياق هذا اللقاء بداية من هو الباحث(البطاقة التعريفية)؟**

لقاء : ذكرى النقيب

الاسم:- قائد محمد عقلان
المؤهل العلمي:- دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية جامعة بغداد الوظيفة:- استاذ مساعد في جامعة صنعاء مركز التدريب والدراسات السكانية

### الأهداف

ماهي أهداف الدراسة؟
- هدفت هذه الدراسة إلى بلوغ هدف عام هو إجراء عملية تقييم شاملة لمشروع التربية المنزلية للأبقار والأغنام وتتفرع من هذا الهدف أهداف فرعية أخرى هي :
- تسليط الضوء على واقع ودور المرأة الريفية في القطاع الزراعي وأبرز الصعوبات والتحديات التي تواجهها ومدى استجابة مشاريع وخطط وبرامج التنمية الريفية لهذه الصعوبات،وتحديد نسبة المستفيدين من مشروع التربية المنزلية للأبقار والأغنام من الرجال والنساء ودرجة استهداف الأسر الريفية الأشد فقراً بمكونات المشروع.
كما هدفنا إلى قياس أثر المشروع في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيد منه بالإضافة إلى استطلاع رغبات واتجاهات كل من الأسر الريفية المستفيدة من المشروع وإدارات تنمية المـرأة الريفية بالمحافظات آزاء أي مشاريع زراعية مستقبلية.

### مجتمع الدراسة الميدانية

ماذا عن مجتمع الدراسة الميدانية؟
- بدأ المشروع في العام1997م وشمل مختلف محافظات الجمهورية العشرين واستمر يتدفق عبر مراحل سنوية متجددة على مستوى كافة المحافظات مع بعض الاستثناءات البسيطة في الانقطاع عنه بعض المحافظات بعضها لمرة وبعضها لمرتين وأخرى لثلاث مرات حتى توقفه في العام2004م قد بلغ عدد الأسر المستفيدة من المشروع على مستوى المحافظات العشرين خلال تلك المدة(40826)أسرة ريفية فقيرة متباينة العدد من محافظة إلى أخرى.
كيف كانت آراء المستفيدين من المشروع ومدى ملامسته لاحتياجاتهم ذات الأولوية؟
- من حيث آراء المستفيدين في المشروع أظهرت الدراسة أن المشروع قد نال إعجاب واستحسان كافة الأسر المستفيدة منه وبتقديرات عالية في معظمها على المستوى الإجمالي العام لعينة الدراسة وقد توزعت هذه الآراء تنازلياً بنسبة(33%) تـقـريـبـاً لصالح تقدير(جيد جـدا) وبنسبة 30%تقريباً لكل من ممتاز وجيد و7%مقبول،أما من حيث مدى ملامسة المشروع للاحتياجات ذات الأولوية للأسر المسـتـفـيـدة من المشروع فقد أثبتت الـدراسـة أن هناك شبه اجماع بين الأسر بأن المشروع قد أتى ملبياً لاحتياجاتهم ذات الأولوية وبنسبة عالية جداً وصلت إلى92%باستثناء محافظة المحويت التي بلغت فيها النسبة 78%مقابل22%من الأسر المستفيدة التي أعربت عن رأيها بأن المشروع لم يكن ملبياً لاحتياجاتها الأولية بل كانت ترغب في الحصول على نحل وبذور وشتلات زراعية).

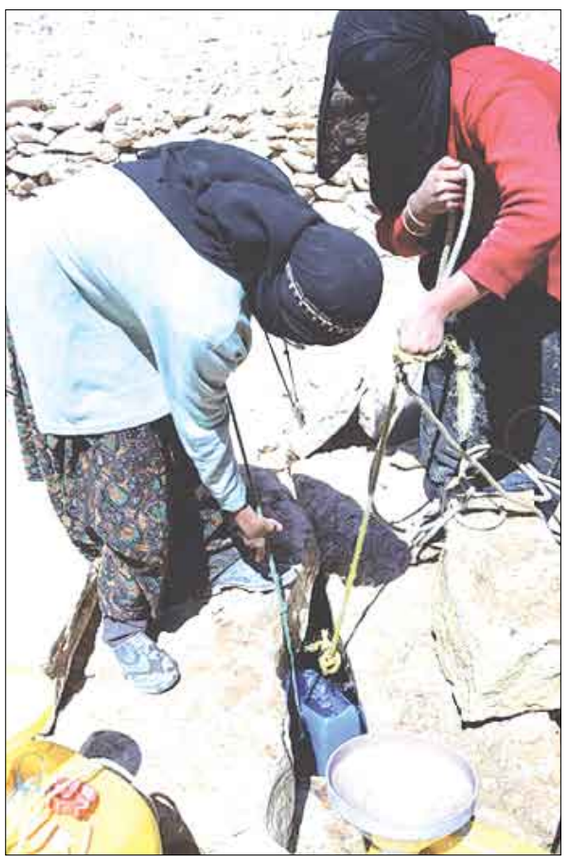

### أثر المشروع في تحسين المستوى المعيشي للأسر

أكدت الكثير من الأسر بأن المشروع قد أحدث أثراً إيجابياً وإلى حد كبير على المستوى المعيشي للأسر المستفيدة إذ وصلت نسبة الأسر التي ترى بأن مستواها المعيشي قد تحسن بصورة عامة أثر هذا المشروع إلى93%من الإجمالي العام لعينه الدراسة مقابل(7%)من هذه الأسر التي ترى بأن مستواها المعيشي لم يتحسن.أما من ناحية وصف هذا لأثر في التحسن المعيشي لهذه الأسر فقد بينت الدراسة أن الأثر تجسد في الاستفادة من منتجات هذه الحيوانات من الألبان ومشتقاتها ومن خلال بيع مواليد هذه المواشي لشراء العجز في المواد الغذائية الأساسية وكذا مواجهة بعض النفقات المهمة الأخرى مثل مصاريف المدارس والمصروفات الصحية وترميم المسكن.

ماذا عن المخرجات والتوصيات العامة التي خلصت إليها الدراسة؟
- تركزت أهم توجيهات الدراسة في:-
التوسع في الأنشطة الإعلامية والتوعوية التي من شأنها رفع درجة الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي والأدوار المناطة به سيما الأدوار والوظائف المناطة بالمرأة الريفية لاستهداف صناع القرار والمختصين في وزارة الزراعة وبقية الجهات ذات العلاقة برسم الخطط وبرامج التنمية في المقام الأول إعادة النظر في طريقة وضع وإعداد خطط وبرامج ومشاريع التنمية على النحو من شأنه تجاوز الطرق التقليدية القائمة على التخطيط من منظور عام.والاستجابة بموضوعية لاحتياجات النوع الاجتماعي وفقاً للأدوار والأنشطة المناطة بكل واحد منها على حدة،وفي الأقل أن تتضمن مشاريع التنمية أهدافاً محددة واضحة لدعم المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية استناداً إلى معطيات الواقع المحلي وإمكاناته.
- التأكيد على أهمية وضرورة إشراك المرأة الريفية في عملية صياغة وإعداد سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية وتنفيذها ومتابعتها وكذا دعمها وتوفير احتياجاتها اللازمة لأداء دورها بنجاح
- أسلوب العقاب الجماعي الذي انتهى إليه مشروع التربية المنزلية للأبقار والأغـنـام بعد قـرابـة ثماني سنوات من العطاء منذ العام1997م ليتوقف فجأة دون سابق إنـذار في العام 2004م دون الاستناد إلى رؤية علمية تقيمية لواقع وطبيعة خط سيره في أرض الميدان والـذي قد أثبتت الـدراسـة بأنه قد تحقق نجاحات متباينة من المحافظة إلى أخرى وأخفق وعلى نحو صارخ في بعضها الآخر يعد أسلوباً غير بناء بل مضر بعملية التنمية ويتقاطع مع أبسط قواعد العدل والانصاف وصوابية الرؤية والمسئولية الإدارية لكونه يكرم العناصر المسيئة للمشروع بالسكوت عنهم وإعفائهم من المسئولية وفي الوقت ذاته يحبط همم وعزائم العناصر الكفؤه والنزيهة التي انتصرت للمشروع في أكثر من جانب وبالنتيجة النهائية ينزل عقوبة الحرمان الجماعي بمئات الأسر الريفية الفقيرة التي تنظر للمشروع بوصفه مبادرة غوث لإنقاذ العشرات من أطفالها من شبح الفقر وسوء التغذية.

**الأسر الفقيرة لاتزال تنظر بعين الأمل وتنتظر عودة المشروع**

وعلى الرغم من طول مدة توقف المشروع إلا أن هذه الأسر ما تزال تنظر بعين الأمل وتنتظر بفارغ الصبر عودة هذا المشروع ليرسم البسمة مجدداً على الوجوه الشاحبة لمئات الأفراد من أرباب الأسر الريفية الفقيرة.
وبالتالي فإن الدراسة تؤكد أهمية إعادة مشروع التربية المنزلية الأبقار والأغنام نزولاً عند رغبة الغالبية الساحقة للأسر الريفية المبحوثة وإدارات تنمية المرأة الريفية ولما المشروع من أهمية بالنسبة في التخفيف من وطأة الفقر لدى الأسر الريفية وتحسين وضعها المعيشي وما يناط به من أهداف تنموية أخرى.
بيد أننا نؤكد أيضاً أن عملية إعادة المشروع كما هو مأمول ومتوقع يتوجب أن تستند إلى رؤية تقييمية دقيقة وموضوعية للمراحل الأولى للمشروع من شأنها تحديد جوانب النجاح التي أصابها المشروع ومكامن الخلل والقصور التي تعرض لها وأسبابها ومحاسبة مسبيبها،بالإضافة إلى تحديد معيارية واضحة لاستهداف الأسر الريفية الأشد فقراً بالمشروع مع تطوير وتوسيع برامج الإرشاد الحيواني الموجه للنساء الريفيات من حيث أساليب التغذية والرعاية داخل الحظائر وخارجها وكذا من حيث أساليب استخلاص المنتجات الحيوانية ومعالجاتها وحفظها وتطوير وتحسين سلالات الثروة الحيوانية المحلية بما من شأنه تجاوز الآثار الوراثية السلبية القائمة بينها بسبب زواج الأقارب السائد فيها.

ارتفاع حالات الزواج المختلط في اليمن إلى 1149 خلال 2008

# إلزام الأمناء الشرعيين بتطبيق إجراءات تشريعية خاصة لتسجيل زواج اليمنيات من أجانب

صنعاء/ تقرير - يحيى جابر :

**كشـفت إحصائية رسـمية أن حالات الزواج المختلط في اليمن الموافق عليها رسـميا خلال العام الماضـي 2008 بلغت 1149حالة، مسـجلة ارتفاع عن العام 2007، بـ141 حالة ، حيث كانت 1008 حالات فقط .**
**وبينت وزارة العدل في إحصائيتها الصادرة عن إدارتها العامة للتوثيق حصلت وكالة الانباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أن موافقات الزواج المختلـط ذكـور أجانب بيمنيـات بلـغ 945 موافقة، فيما عـدد الذكور اليمنيين المتزوجين بأجنبيات 204.**

وكانت حالات الاناث اليمنيات اللاتي تزوجن بأجانب في العام 2007 م, 830 موآفقة فيما عدد الذكور اليمنيون المتزوجون بأجنبيات 178 .
وحسب إحصائية وزارة العدل للعام 2008 حول موافقات الزواج المختلط ،فأن الجنسية السعودية احتلت المرتبة الأولـى بـ433 حالة زواج منها 424 زواج ذكور سعوديين بيمنيات، وتسع حالات فقط زواج يمنيين بسعوديات .
فيما جاءت الجنسية الإماراتية في المرتبة الثانية بـ175 حالة منها 21 حالة زواج يمنيون بإماراتيات، واحتلت المرتبة الثالثة سلطنة عمان 48 حالة كلها حالات زواج عمانيين بيمنيات.
وحسب احصائية موافقات الـزواج فقد احتلت المرتبة الرابعة بريطانيا بـ46 حالة زواج، منها ثمان حالات زواج يمنيين ببريطانيات .
الى ذلك سجلت إدارة التوثيق بوزارة العدل في احصائيتها 2008 , 45 حالة زواج مختلط مع كل من امريكا والبحرين، و35 حالة في كل من قطر والصومال ومصر .
وأكد مدير عام التوثيق والتسجيل بوزارة العدل احمد حزام القبلاني أن موافقات الزواج المختلط التي تصادق عليها وزارة العدل يتم المصادقة عليها بعد التأكد والتحقق من صحة البيانات المتعلقة بهذا الشأن من قبل وزارة الداخلية وسفارات الراغبين بهذا الزواج بالإضافة إلى التأكد من استيفاء كافة الشروط الشرعية .
وأكد القبلاني ان وزارة العدل تحرص على صحة الإجـراءات القانونية والشرعية لهذا الزواج لضمان نجاحه وصون حقوق المرأة اليمنية التي وافقت على الـزواج بأجنبي والإقامة معه خارج الوطن .
ولفت القبلاني إلى إن هذه الإجراءات حدت بشكل كبير من ظهور أي مشاكل قد تقع بعد هذا الزواج .
ويعزي العديد من القانونيون أسباب المشاكل التي ظهرت عقب زواج اليمنيات بأجانب في فترات سابقة ، إلى انعدام الوعي القانوني لدى بعض اسر الفتيات اللاتي يدفعنهن للموافقة دون التأكد من استكمال هذه الإجراءات وهو الأمر الذي يتيح الفرصة أمام القادمين للسياحة في اليمن للزواج بيمنيات وتركهن بعد انتهاء رحلاتهم السياحية والذي عرف مؤخرا بالزواج السياحي ، مشيرين أن تلك المشاكل اختفت تقريبا ، كون الحكومة اتخذت إجراءات حاسمة في هذا الموضوع ، بأن ألزمت الراغبين في الزواج من اليمنيات التصديق على وثائق الزواج ، لتأكد من خلالها على مكان وأقامة طالب الـزواج ، ونـوع عمله وقدرته على الإنفاق ، ومتابعته في حال إخلاله بتلك الواجبات والشروط .
جدير بالذكر أن وزارتي العدل والداخلية أصـدرتـا تعميما قضى بـإلـزام الأمناء الشرعيين «المأذونين» بتطبيق إجـراءات تشريعية خاصة لتسجيل زواج اليمنيات من أجانب، والـذي يقضي بإلزام الأمناء الشرعيين باستكمال إجراءات هذا الزواج من خلال إحضار الموافقة الكلية من الوزارتين وتدعيمها بموافقة سفارة دولة طالب الزواج من امرأة يمنية.

**عدد الذكور اليمنيين المتزوجين بأجنبيات 204 ويمنيات بأجانب بلغ 945**